اعتماده على نفي او استفهام او موصوف او مسند اليه وح الى
انه يرفعه قال السيوطي وهو الاصح لكن بشرط اعتماده على
فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع
وقول المغني ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف
بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب يعني
به اشتراطهم مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط عند
الجمهور للعمل في المرفوع ايضا كذا افاده الدماميني والشمني
واما المضمر اي البارز واما المستتر فيرفعه بلا خلاف
كما في التصريح المجرد اي من ال اما المقرون بها فليس
ما ذكر شرطا فيه ولا موصوفا اي لا قبل العمل ولا بعده
على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله
الدماميني وحكى الشارح قولين والنعت كم حكى وهو اقرب
والصحيح كما في المغني التفصيل خلافا للكسائي
فيهما محل الخلاف انما هو في عمله في المفعول به كما افاده
الدماميني فلا يصح استناد له بقوله كميت عصيرها
لانه ليس من عمله في المفعول به مع ان في كونه كميت
اسم فاعل مصغر انظر اظاهر افا عرفه لانهما تختصان
بالاسم عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء
مع انهما لا يمنعان العمل وما اجيب به من انهما لا يبطلا
استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت كم
كفى يكتفي برائحة الفعل اي بما فيه معنى الفعل
في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه ترقرقه

بج

في الايدي اي صدره فما طفح راح في الزجاج من امة الراح والمدامة
من اسماء الخمر وحلة تترقرق اي تتلألأ في الايدي صفة
مدامة وكميت بالجر صفة راح وروي بالرفع كما ذكره شيخنا
ولا شاهد في البيت عليه لان كميت خبر مقدم وعصيرها
مبتدأ مؤخر والكميت الذي في الطاخمرته سواد قاله
العيني وفي الاستشهاد ما مر اذا فاقد اي فاقد فاعل
لمحذوف يفسره المذكور اي اذا رجعت فاقد اي امرأة فاقد
خطيا بالمد اي بينه الخطية اي الكرب فرخين اي ولدين
مفعول لفاقد فصل عنهما بالنعت ورجعت من الترجيع
وهو ان يقال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون
والتخليط الملي الطاو المزايل المباين اذ فرخين علة للنفي
في قوله ولا كجة لانه ليس جاريا على فعله في التانيث
علة لمحذوف تقديره لا بفاقد لانه الخ قال شيخنا في شرح
الجامع للعلوي بحث باب الصفة المشبهة انه المراد بالجري على
الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب
ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا على الفعل بهذا
المعنى ولنبين المراد بالجري بانه الموافقة في عدة الحروف
والسكنات والحركات والا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومرضع
وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته
ومن ثم ذهب بعضهم الى ان الصفة المشبهة لا تكون الا غير
جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشرح في التانيث
لبيان الواقع لكونه لا يذكر هو فعلها في كلام البعض وقوله
فلا يعمل اشارة الى نتيجة القياس المحذوف لكبراه ونظم

Copyright © King Saud University